

الباحث

ا.د. صكر خلف عواد

الإعراب التقديري في العربية ، وعلاقته بالرتبة والعامل

Researcher

Prof. Dr. Sagar Khalaf Awwad Al-Shaabani

Regular Parsing in Arabic and its Relation With Status and Operator

عنوان البحث

الإعراب التقديري في العربية، وعلاقته بالرتبة والعامل

ملخص البحث

يلقي هذا البحث الضوء على أشهر المباحث في العربية التي تعرب إعراباً تقديرياً لتعذر ظهور العلامة الإعرابية التي تفرضها نظرية العامل أو الرتبة في الجملة العربية فلا تظهر العلامة لثقل اللفظ بها في تلك المواطن لطبيعة الحرف الذي يتعذر بطبيعته الصوتية عن حمل تلك العلامة أو أن يجعلها تظهر عليه لثقل اجتماعهما على اللسان العربي .عندما يتعلم طالب اللغة العربية نظام الاعراب في العربية وفق نظرية العامل ونظام الرتبة من رفع المرفوع ونصب المنصوب وجر المجرور بالعلامات الظاهرة من حركات وحروف تفرضها عليه الرتبة أو نظرية العامل المؤثر في ما يليه ويعتاد على هذه القوانين ستواجهه في العربية مواطن يتعذر أو يثقل فيها إظهار هذه الدلائل الاعرابية، لذلك فإنها تقدر تقديراً افتراضياً ، فالأول يسمى بـ (الإعراب الظاهر)، والثاني يسمى بـ (الإعراب التقديري) وهذا ممّا يشكل على طالب العلم فيحتاج الى مران منه ودربة في الإعراب ودراية في الألفاظ وأنواعها .

معلومات الباحث

اسم الباحث الأول:

أ.د. صكر خلف عواد الشعباني

البريد الإلكتروني:

segar@uokirkuk.edu.iq

رقم الهاتف: ٠٧٧٠٢٣٠٢٤٧٠

القسم: اللغة العربية

الكلية: الآداب

الجامعة: كركوك

البلد: العراق

الكلمات المفتاحية: طبيعة الحرف،
الطبيعة الصوتية ، الدلائل الاعرابية

معلومات البحث

تاريخ البحث

الاستلام: ٢٠٢٥/٢/٢٢

القبول: ٢٠٢٣/١

التوفر على الانترنت: ٢٠٢٥/٣/١



Researcher information

Researcher :

Dr. Sagar Khalaf Awwad Al-Shaabani

E-mail:

segar@uokirkuk.edu.iq

Phone number:07702302470

Department: Arabic

College:Arts

University: Kirkuk

Country:Iraq

Key words:_ The nature of the letter, the phonetic nature, and the grammatical evidence.

Search information

Search history

Receipt:22/2/202322 /2/2025

Acceptance:1 /3/2025

Online availability:1 /3/2025

college of Arts / Kirkuk University / Republic of Iraq Ministry of Higher education and scientific research

The Title

Regular Parsing in Arabic and its Relation With Status and actor

Abstract

This research sheds light on the most important aspects in Arabic language. It stresses the sides that have no evident syntactic marks where these syntactic marks are explained in an evaluative manner. So the syntactic mark never appears in these positions owing to being difficult in pronunciation. Also, it is the sort of the letter that can't show that mark clearly because of phonetic difficulty that put them not to meet together when pronounced by an Arab native speaker. When Arabic language students learn parsing in accordance with operator theory, they would be accustomed to follow the cases of nominative, accusative and genitive. Yet these students in some cases might come across vague syntactic roles. In such cases, parsing is hypothetically made. Thus, the first type of parsing would be named 'regular parsing' whereas the second is referred to as 'hypothetical parsing'. Therefore, the student ought to be aware of these difficulties

١ - المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه الى يوم
الفصل المبين، وارزقنا يا ربنا شفاعته يوم الدين اللهم آمين.
أما بعد.

فقد اهتم هذا البحث ببيان أنواع الإعراب في العربية، وتقسيمات النحويين له وما نراه
الأصوب في هذا التقسيم، فقد قسم النحويون الإعراب قسمين رئيسيين هما: الإعراب
بالحركات، والإعراب بالنيابة، والصحيح هو أكثر من ذلك لتباين الأنواع فيه، وهي: القسم
الأول: الإعراب بالحركات، وهو الإعراب الأصلي، والقسم الثاني: إعراب بالنيابة، وهو بدوره
ينقسم على فرعين: الفرع الأول: نيابة الحروف عن الحركات، والفرع الثاني: نيابة الحركات
عن الحركات، أما القسم الثالث من أقسام الإعراب: فهو الإعراب بالحذف، والقسم الرابع
للإعراب: هو الإعراب التقديري، وهو ما يهتم به هذا البحث.

وقد حاولنا في التمهيد بيان هذه الأنواع بشكل مناسب ثم تسليط الضوء على النوع
الأخير أعني (الإعراب التقديري) منها ببيان المباحث التي تدخل تحته وأنواعها من اسم
مقصو، ومنقوص، وفعل مضارع، وأفعال معتلة، والأسماء الستة والمثنى، وأشكال الإعراب
فيها وكيفية وأسبابها .

والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي للغة العربية والتطبيق عليها .

والأهداف المرجوة من هذه الدراسة هي: إلقاء الضوء على نوع من أنواع الإعراب في
العربية ليتأكد لدارس العربية أنّ للإعراب في العربية أنواع عدّة منها: ظاهري، ومنها مقدر،

ومنها بالحركات، ومنها بالحروف، ومنها بالحذف، ومنها بالنيابة، وتسليط الضوء هنا على أهم مواطن الإعراب التقديري، أي المواطن التي يتعذر فيها ظهور الحركة الإعرابية بسبب النقل أو التعذر. وقد ختم البحث بأهم النتائج التي رأيناها جديرة بالتنشيط.

ومن توصيات هذه الدراسة: ضرورة تعريف طالب العربية بأنواع وأشكال الإعراب في العربية والتعليل لها، وتسهيل هذه الأنواع لدارس العربية بسهولة العرض وجزالة التقسيم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

١-١ - التمهيد

الإعراب ونشأته

الإعراب بين اللغة والاصطلاح:

المعنى اللغوي للإعراب: وردت مادة (عرب) في اللغة لمعان كثيرة، وما يعيننا منها كلمة الإعراب، وما اشتق منها إذ تدور هذه المعاني حول الإبانة، أي الإفصاح عن شيء (ينظر: تهذيب اللغة: ١٩٦٧، ٣٦٢/٢م، وينظر: القاموس المحيط: ١٠٢/١، ١٣٤٤هـ)، وهذا أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) قال - في ما نقله عنه ابن منظور -: ((قلت للإعراب والتعريب معانها واحد، وهو الإبانة، يقال: أعرب عنه لسانه، وعرب أي أبان وأفصح، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبين، ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أعرب)) (لسان العرب: ١١٤١٩ مادة: عرب)، و قيل: الإعراب ((مشتق من امرأة عروب، أي متحبة إلى زوجها، وفي قوله تعالى: {عربا أتربا} (سورة الواقعة: ٣٧)، والمعنى

على هذا أن المتكلم في الإعراب يتحجب إلى السامع ((المغني في النحو: لابن فلاح: ٢١٣/١، ١٩٩٩م، وينظر: المنهاج في شرح جمل الزجاج، هادي عبدالله: ٢٢، أطروحة دكتوراه، ١٩٩٩م).

٢-١ أما الإعراب اصطلاحاً: فعرفه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بقوله: إنَّ الإعراب: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)) (الخصائص: ٨٩/١، ٢٠٠٣م)، وقال أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ): الإعراب ((هو تغيير يلحق أواخر الكلم)) (أسرار العربية: ٤٤، ١٩٥٧م)، وقيل: ((هو أثر يجلبه العامل)) (شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٣، ٢٠٠٤م، وينظر: أوضح المسالك: ٣٨، ٢٠٠٥م)، أو هو ((تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيير العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل)) (النحو الوافي: عباس حسن: ٧١/١، ٢٠٠٤م)، فتبين ممّا تقدّم أنّ المعنى الاصطلاحي مأخوذ من المعنى اللغوي، ذلك ((أنَّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعراباً، أي بيانا كان البيان بها كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبه الشيء أو مجاوراً له، ويسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً؛ لأنَّ الغرض طلب علم واحد)) (دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، بتول قاسم: ٢١، ١٩٩٩م).

٢- نشأة الإعراب:

ذهب أحد الباحثين إلى أنَّ الإعراب قصة استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صناع الكلام، وعاش هؤلاء معظم حياتهم في البيئة العراقية(ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ١٩٨، د.ت)، وتذكر بعض الروايات في السبب الموجب للإعراب في وجهين:

٢-١ أحدهما: إنَّ الاسم لما كان يدل على المعاني المختلفة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وصيغته واحدة احتيج إلى الإعراب لإزالة اللبس بدليل، نحو قولنا: (ما أحسن زيدا)، فإنَّ نصب زيد وفتح نون أحسن يدل على التعجب، ورفع نون أحسن وجر زيد يدل على الاستفهام، وفتح نون أحسن ورفع زيد يدل على نفي الإحسان عن زيد.

٢-١ والوجه الثاني: إنَّ الاسم وضع لمسمى دون ما يعرض له فلا بد من زيادة تدل على ما يعرض له، وتلك الزيادة هي الإعراب، وقيل: في ظاهرة الإعراب بأنَّها ظاهرة قديمة، وهو من صفات العربية الموهلة في القدم، في حين أنَّ سائر اللغات السامية عدا الأكديّة قد فقدت الإعراب منذ أقدم العصور، وأنَّ الذي قام بتجديد هذا العلم هو أبو الأسود الدؤلي، فقد روت كثير من المصادر ذلك الحديث الذي دار بين أبي الأسود الدؤلي وابنته حين قالت: يا أبتى (ما أحسن السماء) لما رأيت نجومها و تَلَأُوْاْ أنوارها في الظلام، فقال: نجومها،

وظن أنها أرادت الاستفهام، فقالت: إنّما أردت التعجب من حسنّها، فقال إذن كنت تقولين: (ما أحسن السماء بالنصب)، ثم غدا إلى أمير المؤمنين على رضى الله عنه، وقال: يا أمير المؤمنين حدث في الأولاد ما لم نعرفه، وأخبره القصة، فقال: هذا لمخالطة العجم، ثم أمره فاشتري صحفا بدرهم وأملى عليه: أقسام الكلام ثلاثة: اسم، و فعل، وحرف لمعنى، وقال: له انح هذا النحو، ولذلك سمي هذا العلم نحوا، كما تذكر كثير من المصادر أنّ سبب نشأة الإعراب، والنحو؛ لأنّهما يهتمان بشيء واحد هو الفساد واللحن اللذان أخذوا يسعيان إلى الألسنة حتى في قراءة القرآن. وتروي روايات أخرى أنّ السبب يتصل بالعامل الديني، وقد ذكر عبد القادر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): أنّ من دواعي الإعراب والنحو هو الرغبة في خدمة القرآن بإثبات إعجازه، ومعرفة أسرار الكلام، وبهذا فإنّ نشأة النحو والإعراب اتصلت بالعقيدة الإسلامية (ينظر: دلالة الإعراب: ٢٤، ١٩٩٩م)، ادعى بعض المستشرقين أنّ القرآن الكريم نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب، وردّ بعض الدارسين على ذلك، أنّ القول بأنّ القرآن نزل بلهجة مكة الخالية من الإعراب، ب:

٣-٢ لم يقم على ذلك أي دليل.

ثانيا: إنّ العلماء أعربوا القرآن ثم اعتمدوا على هذا القرآن في وضع قواعدهم؛ لأنّ القرآن أوثق النصوص التي يحتج بها على صحة قاعدة من قواعد الإعراب، وهذا

مخالف لأبسط قواعد المنطق، إذ كيف يعربونه حسب قواعدهم الموسوعة، ثم يعودون ليحتجوا به على صحة تلك القواعد؟! (ينظر: موسوعة علم اللغة العربية، د. أميل بديع يعقوب: ٢٩٧/٢، ٢٠٠٦م)، أضف على ذلك أنّ القرآن إذا نزل دون الإعراب فأين يكون وجه التحدي عندما تحدى الله المشركين من أن يأتوا بسورة من مثله؟ وهل يقوم التحدي إلّا إذا كانت لغة التنزيل هي نفسها لغة الناس الذين يتحداهم بكل ما فيها من الفاظ، وتراكيب، وحركات؟ وعليه نعتقد أنّ الإعراب كان معتمدا سواء في لغة الأدب، أم في بعض لغات التخاطب، وربما بدأت ثنائية العامية والفصحى التي نعرفها حاليا في العصر العباسي، حيث أصبح للناس لغتان عامية - كان الجاحظ يسميها لغة المولدين - وهي لغة تميل إلى إسكان أواخر الكلمات، ولغة الطبقة الراقية، وهي لغة راقية معربة (ينظر: المصدر نفسه: ٢٩٨، ٢٠٠٦م، وينظر: فقه اللغة العربية، د. كاصد: ١٢٩-١٣٤، فقد تناول هذه القضية بشيء من التفصيل).

٣- لماذا اختصت الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات؟

اختص الإعراب بأواخر الكلمات؛ لأنّه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلّا بعد تحصيله، وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده، كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب (ينظر: بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية: ٥٩/١-٦٠، ٢٠٠٤م)، والإعراب أنواع فمنه ظاهر، ومنه مقدر، وقد اختص هذا البحث بالإعراب المقدر دون غيره، ولنا أن نسميه بالإعراب التقديري.

٣-١ والإعراب التقديري: هو إعراب غير ظاهر على آخر الكلمة ، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدرة؛ لأنها غير ملحوظة، ولا يتحملها الحرف لطبيعته الصوتية فتقدر تقديرا، وقيل: الإعراب التقديري: هو الذي لا تظهر علامته في آخر الكلمة بل تقدر حركته عليه؛ لأنّ العلامة الإعرابية لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب بسبب أنّ هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، كالألف في مثل: (إنّ الهدى هدى الله)، والياء في مثل: (استجب لداعي الهدى)(ينظر: النحو الوافي: ٨٠١١، ٢٠٠٤م، وجامع الدروس العربية: ١٨١١، ٢٠٠٥م)، فتبين من ذلك أنّ الإعراب التقديري منصب على الحرف الأخير من الكلمة (ينظر: النحو الوافي: ٨٠١١، ٢٠٠٤م).

٤- أسباب إعراب الكلمة إعراباً تقديرياً:

قال ابن الحاجب: ((التقدير فيما تعذر ك(عصا)، و(غلامي)، مطلقاً، أو استقل ك(قاض)، رفعا، وجرا، ونحو: (مسلمي) رفعا، واللفظي في ما عداه، فتبين أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين، أما تعذر النطق به واستحالته، وأما تعسره واستقاله(ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/١، د.ت)، وقيل: إنّ للإعراب التقديري أسباب ثلاثة هي:

٤-١ عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمل علامة الإعراب.

٤-١-١ وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه.

٤-١-٢ وجود حرف جر أو شبهه به(ينظر: التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي:

٢١، ١٩٧٩م).

فتبين ممّا تقدم أنّ أي كلمة تحتوي على أحد هذه الأسباب يكون الإعراب فيها تقديرياً وليس ظاهراً.

٥ - علاقة الإعراب التقديري بالرتبة والعامل:

٥-١ في ما يخص العامل وعلاقته بالإعراب التقديري نقول: إنّ من المعلوم أنّ لكل متأثر مؤثر يؤثر فيه، ولكل مسبب سبب، ولذلك قيل في النحو: إنّ لكل معمول عامل، فمثلاً إنّ سبب الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وإنّ سبب الرفع في الخبر هو المبتدأ، كما في قولنا مثلاً: (محمد مجتهد)، وإنّ سبب النصب في المفعول به هو الفعل، كما في قولنا مثلاً: (كتب محمد الدرس)، وإنّ سبب الجر في الاسم المجرور هو حرف الجر أو الإضافة، كما في جملة: (بسم الله)... الخ، ومن هذه العوامل ما هو معنوي افتراضي غير ظاهر كعامل الابتداء، ومنها ما هو لفظي ظاهر موجود في الجملة كوجود الفعل أو حرف الجر مثلاً كما رأيناه في الأمثلة الآتية.

٥-٢ أمّا ما يخص الرتبة وعلاقتها بالإعراب التقديري،

فنعني بالرتبة ترتيب الكلمات في الجملة وأيّها تستحق الصدارة والسبق وأيّها تستحق أن تكون بالمرتبة الثانية أو الثالثة... الخ، فقد تكون للرتبة أهمية كبيرة لمعرفة ما يقدر من حركات ولاسيما إذا كانت الكلمات معتلة، أي لا تظهر عليها الحركات وفي مثل هذه الحالة سنكون أمام مشكلة لا يحلها إلا الرتبة، أي ترتيب الكلمات في الجملة، أو المعنى المتحصل من الجملة وهو قرينة عقلية، من ذلك قولنا: (ضربت ليلي سلمى)، فأيّهما الفاعل المرفوع وأيهما المفعول المنصوب ولم تظهر عليهما الحركات كي

نحتكم اليها ونستدل بها على الإعراب، وهنا نحتكم الى الرتبة بأن يكون الفاعل أولاً والمفعول به ثانياً، فتكون (ليلي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، و(سلمي) مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

وفي ما يخص القرينة العقلية قولنا: (أكلت الكمثرى ليلي)، هنا نحتكم الى القرينة اللفظية العقلية وهي إنَّ من المعلوم أنَّ (الكمثرى) فاكهة تؤكل وآكلها هو الإنسان متمثلاً هنا بـ(ليلي) ولا يعقل أن تكون (الكمثرى) آكلة و(ليلي) مأكولة، وعليه يكون الإعراب كالتالي: (الكمثرى) مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، و(ليلي) فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وأصل الجملة: (ألت ليلي الكمثرى).

٦- المبحث الأول

٦-١ الإعراب التقديري في الأسماء:

من الأسماء التي تعرب إعراباً تقديرياً، (الاسم المقصور)، و(الاسم المضاف إلى ياء المتكلم)، و(الاسم المنقوص)، و(الأسماء الستة)، وفق أحد وجوه إعرابها (ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٤٤/١)، والمثنى والملحق به، وفق احد وجوه إعرابها ايضاً (ينظر: المصدر نفسه: ٥٨/١).

١-١-٦ الإعراب التقديري في الاسم المقصور، الاسم المقصور ((هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو (الفتى) و(العصا) (ينظر: شرح المفصل: ٣٣/٤، ٢٠٠١م، وينظر: شذور الذهب: ٦٥، ٢٠٠٤م وينظر: أوضح المسالك: ٧٤، ٢٠٠٥م، وينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ٢/٤٣٦، ٢٠٠٣م)، ((وسمي مقصوراً لأوجه، منها :

- **الوجه الأول:** إنّ امتداد الصوت بألفه أقصر من امتداده بألف الممدود)) (المغني في النحو: ٢٥٩، ١٩٩٩م).

- **الوجه الثاني:** لأنّه قصر فيه الإعراب، أي: حبس فيه لعدم ظهوره؛ لأنّ القصر في اللغة عبارة عن الحبس، ومنه قوله تعالى: {حور مقصورات في الخيام} (سورة الرحمن: ٧٢)، (ينظر: المغني في النحو: ٢٥٩، ١٩٩٩م، وينظر: شرح المفصل: ٣٤/٤، ٢٠٠١م).

والوجه الثالث: ((أو يكون من قصرته أي نقصته، من قصر الصلاة، من قوله تعالى: {...أن تقصروا من الصلاة إن خفتم...} (سورة النساء: ١٠١)، أي تنقص من عدد ركعاتها أو هيئاتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد، ألا ترى أنّ قصر الصلاة إنّما هو حبسها عن التمام في الأفعال، وذلك أنّ الاسم المقصور كأنّه حبس عمّا استحقه من الإعراب)) (شرح المفصل: ٣٦/٤، ٢٠٠١م).

ثانيا: متى يكون التقدير في الاسم المقصور؟

يكون بتقدير الحركات الثلاث عليه، أي الرفع، والنصب، والجر على كل معرب مقصور، وذلك للتعذر، ومعنى التعذر؛ أنه لا يستطيع إظهار علامات الإعراب على الحرف الأخير منه، وذلك؛ لأنّ ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها (ينظر: المغني في النحو: ٢٦١/١، ١٩٩٩م، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/١، د.ت، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٠٩، ٢٠٠١م، وينظر: موسوعة علم اللغة العربية: ٣٠٩/٢، ٢٠٠٦م).

ثالثا: لماذا لا يقبل الألف المقصور الحركات؟

من المعلوم ممّا تقدم ذكره أنّ الاسم المقصور ينتهي بألف لازمة، وهذه الألف تقدر عليها الحركات، وفي هذا قيل: إنّ الألف لم تقبل الحركة؛ لأنّها حرف هوائي يجري مع النفس ولا تعتمد على موضع من الفم، والحركة تحبس الحرف عند مخرجها وتمنعه من الجري، فلو حركت لانقلبت إلى أصلها، أو همزة فيلتبس المقصور بالمهموز (ينظر: المغني في النحو: ٢٦١/١، ١٩٩٩م، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٩/١، د.ت).

رابعاً: الخلاف بين النحاة في تقدير الحركات على الاسم المقصور:

لا يخلو المقصور من أن يكون منوناً أو غير منون، فإن لم يكن منوناً، فأما للألف واللام، نحو (العصا)، أو للإضافة، نحو (عصا زيد)، أو لكونه لا ينصرف نحو (حبل)، و(بشرى)، فإنه يقدر عليه الإعراب مطلقاً، مع ثبوت الألف، نحو (أعجبتني العصا)، و(رأيت العصا)، و (ضربت بالعصا)، خلافاً لمن منع التقدير وحجته من وجهين:

أحدهما: إنَّ الجازم يحذف لام الفعل، في نحو (يخشى) فلو أنَّ فيه حركة مقدرة لحذف شيئان.

والثاني: إنَّ الألف لا يقبل الحركة، فصار بمنزلة الحركة التي لا تقبل الحركة، فكما لا تقدر الحركة على حركة أخرى، كذا لا تقدر على الألف، لأنَّه صار وجودها بمنزلة الحرف المتحرك فتعذر تحريكها (ينظر: المغني في النحو: ١/٢٦٣، ١٩٩٩م، وينظر: شرح المفصل: ٤/٣٤، ٢٠٠١م، وينظر: حاشية الصبان للأشموني: ٤/٢٠٠٢، ١٩٤٤م، وينظر: موسوعة علم اللغة العربية: ٢/١٣٥، ٢٠٠٦م)، وحجة الجمهور في ذلك من وجهين: **أحدهما:** إنَّ العامل يقتضي التأثير فإذا تعذر تأثيره اللفظي رجع قياساً على المضاف إلى ياء المتكلم، **الثاني:** إنَّ الألف قد يكون منقلبا عن حرف متحرك فتقدر حركته عليه فإذا زال عاملها خلفه عامل آخر يقضي التقدير (ينظر: المغني في النحو: ١/٢٦٣، ١٩٩٩م، وينظر: شرح المفصل: ٤/٣٤، ٢٠٠١م)، وللجواب عما تقدم، قيل: إنَّ المقدر ليس له حكم الملفوظ به، وإنَّ الذي حكم بالتقدير عدم قبوله الحركة، وأما قياسه على الحركة فالفارق موجود؛ لأنَّه يقوم

بنفسه، والحركة لا تقوم بنفسها، لأنها بعض، وبعض الشيء مغاير لجملته (ينظر: المغني في النحو: ٢٦٣/١، ١٩٩٩م)، ثم من الدارسين من يقدر على ألف ما لا ينصرف، نحو: (حبلى) فتحة في حالة الجر قياساً على حال ظهور الحركة، وهو قوي، ويمكن أن يقال: حمل الجر على النصب إنَّما يظهر في الملفوظ لئلا يلتبس بالمبنيات أو بالإضافة إلى ياء المتكلم، وأمَّا المقدر فلا حاجة إلى الحمل فيه، لعدم وجود العلة المقتضية للحمل، وأمَّا إذا كان المقصور منوناً نحو: هذه (عصا)، و(رأيت عصا)، و(ضربت بعصا) في التقدير كما تقدم، ولا بد من حذف الألف لالتقاء الساكنين (ينظر: المغني في النحو: ٢٦٤/١، ١٩٩٩م، وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي: ٨٤٦/٢، ١٩٩٨م، وينظر: حاشية الصبان: ١٤٩، ٢٠٠٢م).

خامساً: الإعراب التقديري في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم :

من الأسماء التي تعرب إعراباً تقديرياً الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وإنَّما يقدر الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وذلك للتعذر أيضاً؛ لأنَّ إعراب المضاف، متأخر عن إضافته، وذلك لأنَّ الاسم إنَّما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله. كما تقرر، ففي قولك: (جاء غلام زيد) مثلاً، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسنداً، أي: كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضي لرفع الاسم، وكونه مسنداً إليه بثبوته أولاً في نفسه، والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام، بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى (زيد)، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة، ثم الإعراب (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٠/١،

د.ت)، وتقدر حركات الإعراب الثلاث على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، لا لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: (غلامي)، و (أخي)، وذلك؛ لأنَّ ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه (ينظر: شرح شذور الذهب: ٦٤، ٢٠٠٤م، وينظر: شرح قطر الندى: ٦٤، ٢٠٠١م، وينظر: التطبيق النحوي: ٢١/٢٥، ١٩٧٩م)، والذي منع من ظهور الحركات الإعرابية في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم أنَّهم لمَّا أضافوا الاسم المضاف إلى ياء المتكلم التزموا أن تكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك، وجدوا محل الإعراب مشغولا بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا، أو متماثلتين، مستحيل ضرورة، وكذا في نحو: (قاضي) في المفرد، يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجود إدغام حرف الإعراب (ينظر: شرح الكافية للرضي: ٨٠/١، د.ت، وينظر: شرح شذور الذهب: ٦٤، ٢٠٠٤م، وينظر: شرح الآجرومية: ٧٤٥، ٢٠٠٤م، و ينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٤٨/٢، ٢٠٠٣م)، وقد نص ابن يعيش على ذلك بقوله: ((يعرب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصورا، أو منقوصا، أو مثني، أو جمع منكر سالم، في حالتي الرفع، والنصب بضمه، وفتحة مقدرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرة المناسبة مثل: (ربي الله)، و(اطعت ربي)، أمَّا في حالة الجر فقد اختلف النحويون حول الكسرة، فمنهم من ذهب إلى أنَّها الكسرة الظاهرة، ومنهم من ذهب إلى أنها مقدرة، والكسرة الموجودة هي كسرة المناسبة)) (شرح المفصل: ٤٦/٤، ٢٠٠١م، وينظر:

شرح شذور الذهب: ٦٤، ٢٠٠٤م، وينظر: شرح الأجرومية: ٧٤٥، ٢٠٠٤م،
وينظر: جامع الدروس العربية: ١٩/١، ٢٠٠٥م).

سادسا: الاسم المثنى والملحق به .

من المشهور عند النحاة أنَّ الاسم المثنى والملحق به معربان بالحروف النائية
عن الحركات، إذ هو مرفوع بالآلف ومجرور ومنصوب بالياء، لكن من النحاة من
يذهب إلى أنَّ المثنى والملحق به معربان بحركات مقدرة على الآلف رفعا، وعلى الياء
نصبا وجرا(ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: ٥٨/١).

سابعاً: الاسم المثنى المضاف إلى ياء المتكلم: الاسم المثنى المضاف إلى ياء المتكلم
لا تقدر عليه حركات الإعراب بل هو ظاهر فنقول مثلاً في حالة الرفع (جاء صديقي)
فاعل مرفوع بالآلف، فألف المثنى تسلم وتفتح يا المتكلم بعده، وأمّا في حالة النصب فإنّه
يظهر الإعراب، لكن ياءه تدغم في ياء المتكلم مثل (رأيت صديقَيّ) مفعول به منصوب بالياء
(المدغمة في ياء المتكلم)، وفي حالة الجر أيضا يظهر إعرابه وتدغم ياءه في ياء المتكلم
فنقول: في مثل (مررت بصديقَيّ) مجرور بالياء، وعلامة جره الياء (المدغمة في ياء
المتكلم)(ينظر: حاشية الخصري: ٤٦/٢، ٢٠٠٥م، وينظر: شرح الأجرومية: ٧٤٥،
٢٠٠٤م، وينظر: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: ٤٩/٢، ٢٠٠٣م، وينظر: جامع
الدروس العربية: ٢١/١، ٢٠٠٥م).

ثامناً: الاسم المجموع جمع مذكر سالم المضاف إلى ياء المتكلم :

قيل: إنّ كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم فإنّ رفعه وحده مقدر، وذلك نحو: (جاءني مسلميّ) والأصل (مسلموي) اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين ، و أولاهما ساكنة مستعدة للإدغام، فقلب أثقلهما إلى اخفهما ، أي قلبت الواو إلى الياء (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٠/١، د.ت، وينظر: حاشية الخصري: ٤٧/٢، ٢٠٠٥م، وينظر: حاشية الصبان: ٤٣٤/٢، ٢٠٠٢م، وينظر: التوضيح والتكميل: ٤٨/٢، ٢٠٠٣م)، وفي هذه الحالة فعلامة الإعراب ليست موجودة بل بدلها فيكون الإعراب على هذه الحالة مقدرًا، وهذا مذهب ابن الحاجب، وابن مالك، واعترض بعض المتأخرين على ذلك بأنّ انقلاب الواو والياء عارض، والعارض لا يعتد به، (ينظر: شرح الاجرومية في علم العربية: ٧٤٥، ٢٠٠٤م)، إمّا في حالة النصب، والجر فالياء باقية، إلا أنّها أدغمت، نحو: (رأيت صالحى القوم)، و(مررت بصالحى القوم) من المقدر حرفه، لظهور عروض الحذف؛ لأنّ الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو: (مسلمي)، فإنّ المضاف إليه، لكونه ضميرًا متصلًا كجزء المضاف، (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨١/١، د.ت، وينظر: حاشية الخصري: ٤٧٦/٢، ٢٠٠٥م)، أي إنّ الإعراب ظاهر وليس بمقدر في حالة النصب، والجر، وخلاصة القول: إنّ ممّا ذهب إليه المحققون هو إنّ الأصح بقاء إعراب المعرب عند إضافته إلى ياء المتكلم، ثم إن كان مثني فإعرابه ظاهر، ومثله المجموع جمعاً سالماً منصوباً ، أو مجروراً، (ينظر: شرح الاجرومية في علم العربية : ٧٤٥، ٢٠٠٤م).

تاسعاً: الاسم المقصور أو المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم :

إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً فالمشهور في لغة العرب جعله كالمتنى المرفوع فنقول: (عصاي)، و(فتاي)، أمّا هذيل فتقلب ألفه ياءً، وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم، فنقول: (عصي)، أي إعرابه يكون مقدراً على الألف كما كان يعرب قبل اتصاله بياء المتكلم، فنقول: (هذه عصاي)، و(أمسكت عصاي)، و(توكأت على عصاي)، وإن كان المضاف إلى يا المتكلم منقوصاً تدغم ياءه في ياء المتكلم، وتفتح معه: نحو (رامي)، ويعرب في حالة النصب بفتحة مقدرة على يائه، يمنع من ظهورها سكون الإدغام، فنقول: (حمدتُ الله معطي الرزق)(ينظر: حاشية الخضري: ٤٦/٢، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٥م، وينظر: جامع الدروس العربية: ٢٠/١، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٥م، وينظر: التوضيح والتكميل: ٤٩/٢ - ٥٠، ٢٠٠٣م، وينظر: التطبيق النحوي: ٢٣، ١٩٧٩م)، ويعرب في حالتي الرفع، والجر بضمة، أو كسرة مقدرتين على يائه يمنع من ظهورها الثقل أولاً، وسكون الادغام ثانياً(ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٧/٢، د.ت، وينظر: حاشية الصبان: ٤٢٤/٢، ٢٠٠٢م، وينظر: جامع الدروس العربية: ٢٠/١، ٢٠٠٥م).

عاشراً: الإعراب التقديري في الاسم المنقوص:

ومن الأسماء التي يقدر فيها الإعراب أيضاً هو الاسم المنقوص، والاسم المنقوص هو كل اسم آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: (القاضي، والداعي، والغازي)(ينظر: المغني في النحو: ٢٤٥، ١٩٩٩م، وشرح شذور الذهب: ٦١،

٢٠٠٤م، وينظر: أوضح المسالك: ٧٤، ٢٠٠٥م، وينظر: شرح قطر الندى: ١٠٩،
٢٠٠١م)، وسمي منقوصاً لعدة أوجه:

الوجه الأول: لنقصان حكمه بحذف الضمة، والكسرة .

الوجه الثاني: لنقصان ذاته لحذف الياء، وحكمه بحذف حركتي الرفع، والجبر، وقيل: لأنه
نقص حركتين (ينظر: المغني في النحو: ٢٤٥، ١٩٩٩م، وينظر: شرح الرضي على
الكافية: ٨١، د.ت).

وتقدر في الاسم المنقوص الحركتان: الضمة، والكسرة، وتظهر الفتحة، وقدرت
حركتان: الضمة، والكسرة، وذلك للثقل الذي هو ضد التعذر، أي إنَّ الحرف هنا يقبل
الحركة لكنَّه يستثقل معها الضم، والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس
لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة وذلك أنَّ الضمة حركة
ثقيلة فيعسر الانتقال من كسر إلى ضم. أمَّا الكسرة فتقدر؛ لأنَّ الياء يناسبها كسر ما
قبلها كما أنَّ الكسرة جزء من الياء ويستثقل تحريك الياء بجزء منها، فإذا سكن ما قبلها،
وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو: (ظبي)، و(دلو)، و(مغزو)(ينظر:
شرح الرضي على الكافية: ٨٠/١، د.ت، وينظر: شرح قطر الندى: ٣٥، ٢٠٠١م،
وينظر: التطبيق النحوي: ٢٣-٢٤، ١٩٧٩م)، أما الفتحة فتظهر في حالة النصب،
وذلك لخفتها فهي لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو: (رأيتُ القاضي)،
فتظهر ولا تقدر(ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٨٠، د. ت، وينظر: شرح
شذور الذهب: ٦١، ٢٠٠٤م).

حادي عشر: الإعراب التقديري في الأسماء الستة:

الأسماء الستة هي: (أب، أخ، حم، فم، هن، ذو بمعنى صاحب) وتسمى هذه الأسماء بـ (الأسماء الستة المعتلة)، وذلك لأنّ عددها ستة، ولأنّ في آخرها، واو محذوفة تخفيفاً إلا في ذو، ومن الناحية من يحذف من هذه الأسماء كلمة (هن) فيسميها (الأسماء الخمسة)، ولعلّ هذا الحذف عائد إلى أنّ اللغة الأشهر في إعراب كلمة (هن) هي لغة النقص، أي: الإعراب بالحركات مع حذف الواو (ينظر: موسوعة علم اللغة العربية: ١٧٧/٢ - ١٧٩، ٢٠٠٦م، وينظر: ارتشاف الضرب: ٨٤٠/٢، ١٩٩٨م، وينظر: النحو الوافي: ١٠٧/١، ٢٠٠٤م)، وهناك لغات ووجوه في إعراب هذه الأسماء :

أولاً: الإعراب بالحروف وهو الأشهر، والأقوى، إلا في كلمة (هن)، ومعنى إعرابها بالحروف أي بنياية الحروف عن الحركات كنيابة الواو عن الضمة في حالة الرفع، ونيابة الألف عن الفتحة في حالة النصب، و نيابة الياء عن الكسرة في حالة الجر، و هذه اللغة هي أقوى اللغات وأسهلها في الأسماء الستة.

ثانياً: هي لغة تلي لغة الإعراب بالحروف من حيث الشهرة والقوة وهي لغة (القصر) وتكون في ثلاثة أسماء: (أب، وأخ، وحم) دون، (هن)، و(فم)، ومعنى القصر: اثبات ألف في آخر كل من الثلاث الأول في جميع أحوالها، مع إعرابها بحركات مقدرة على الألف رفعاً، ونصباً، وجرّاً مثل: (أباك كريم) (إنّ أباك كريم) (أنتيت على أباك)، فالكلمة (أباك) قد لزمته الألف في أحوالها الثلاث، كما تلزم في آخر الاسم المعرب المقصور، وهي مرفوعة بضمة مقدرة

على الألف، أو منصوبة بفتحة مقدرة عليها، أو مجرورة بكسرة مقدرة عليها، فهي في هذا الإعراب كالمقصور، ولا يدخل (ذو)، و(فم) محذوفة الميم في هذا الإعراب ؛ لأنّ هذين الاسمين ملازمان في الإعراب بالحرف ولا يدخل (هن) أيضا (ينظر: أوضح المسالك: ٤٠/١، ٢٠٠٥م، وينظر: النحو الوافي: ١٠٦/١-١٠٧، ٢٠٠٤م).

ثالثاً: النقص، أي: يحذف حرف العلة، وإعرابه بحركات ظاهرة والاشهر في الإعراب (هن) على هذه اللغة، أو يعرب بالحرف ولا يدخل (ذو)، و(فم) محذوفة الميم؛ لأنّ هذين الاسمين ملازمان للإعراب بالحروف عند استيفائهما الشروط، وإنّما تكون العلامة مقدرة إذ لم توجد علامة إعرابية ظاهرة مناسبة فمثلاً: (كان أبو بكر رفيق الرسول) -عليه الصلاة والسلام - تعرب كلمة (أبو) اسم (كان) مرفوع بالواو الظاهرة ولا داعي للتقدير في هذه الصورة لوجود الواو الظاهرة التي تصلح ان تكون علامة إعرابية مناسبة (ينظر: النحو الوافي: ١٠٧/١-١٠٩، ٢٠٠٤م)، وتقدر الحروف التي تعرف بها الأسماء الستة؛ إذا جاء بعد تلك الحروف ساكن مثل: (جاء أبو الفضل)، و ذلك لحذفها في النطق لا في الكتابة، و حذفه لالتقاء الساكنين، فهو محذوف لعله فكأنّه موجود فعند الإعراب نقول: (أبو) مرفوع بواو مقدرة نطقاً فيكون هذا من نوع (الإعراب التقديري) بحسب مراعاة النطق. أما بحسب مراعاة المكتوب فلا تقدر. كذلك كل علم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم حالة واحدة لا يتغير فيها آخره مهما اختلفت العوامل الإعرابية يكون إعرابه بعلامة مقدرة سواء أكانت العلامة حرفاً، أم حركة على حسب اللغات المختلفة، إذا أضيفت هذه الأسماء وكانت إضافتها إلى ياء المتكلم فإنّها تعرب بحركات أصلية مقدرة قبل الياء مثل: (أبي يحب الحق) و(إن أبي يحب الحق) و(اقتديت بأبي في ذلك) فكلمة (أب) في الأمثلة الثلاثة مرفوعة بضمة مقدرة قبل الياء، أو منصوبة بفتحة مقدرة قبل الياء، أو مجرورة بكسرة مقدرة أيضاً، إلا (ذو) فإنّها لا تضاف الى

ياء المتكلم، ولا غيرها من الضمائر المختلفة (ينظر: أوضح المسالك: ٤٠/١، ٢٠٠٥م، وينظر: النحو الوافي: ١٠٤ - ١٠٩، ٢٠٠٤م).

ثاني عشر: آراء العلماء في إعراب الأسماء الستة:

اختلف العلماء في إعراب هذه الأسماء على أقوال:

فالقول الأول: عن سيبويه أنّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف إعرابها كإعراب المقصور لكن اتبعت هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في (امرئ) ثم حذفت الضمة للاستتقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضا للاستتقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٣/١، د.ت)، وقال: ابن الحاجب ظاهر مذهب سيبويه أنّ لها إعرابين تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف، ونقل ابن الحاجب عن سيبويه باطل لوجهين:

أحدهما: إنّ المقصود من الإعراب الفصل بين المعاني، وذلك يتحصل بإعراب واحد.

والثاني: أنّه يؤدي إلى جعل حركة الفاء في (فيك)، و (ذو مال) إعراب، وهذا باطل؛ لأنّ حركة الإعراب اختيارية لسبوغ حذفها وهذه ضرورية لا يسوغ حذفها (ينظر: المغني في النحو: ٣٠٣-٣٠٧، ١٩٩٩م، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٤/١، د.ت).

وقد اختار ابن عقيل هذا الوجه أعني الإعراب بحركات مقدرة على الحروف ونعته بالوجه الصحيح بقوله: ((والصحيح أنّها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء،

فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء، فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء)) (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤٤/١).

والقول الثاني: للكوفيين إنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة، و بحروف العلة.

والقول الثالث: للأخفش، إنها زيدت دليلاً على الإعراب، وبه قال: الزيايدي.

والقول الرابع: للربيعي، إنها معربة بحركات منقولة بحرف العلة إلى ما قبله.

والقول الخامس: للمازني، إنها معربة بالحركات، والحروف نشأت منها.

و القول السادس: للجرمي، إن انقلابها هي الإعراب (ينظر: المغني في النحو: ٣٠٤/١ - ٣٠٦، ١٩٩٩م، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٤/١، د.ت).

و القول السابع: لأبي علي، ومن تبعه من المتأخرين إنها حروف وتدل على الإعراب فجمع بين قول سيبويه، وقول الأخفش.

و القول الثامن: اختاره ابن الحاجب إن هذه الحروف بدل من لام الكلمة في أربعة، ومن عينها في اثنين، و أن وافقت الحروف الأصلية (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٦٥/١، د.ت).

والقول التاسع: إنها معربة بالنيابة، أي بنيابة الحروف عن الحركات فنابت الواو عن الضمة في الرفع، ونابت الألف عن الفتحة في النصب ونابت الياء عن الكسرة في الجر،

ونعت ابن عقيل هذا الوجه بالمشهور عند النحويين(ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤٤/١).

المبحث الثاني

الإعراب التقديري في الأفعال

من المعلوم أنّ من الأفعال ما هو مبني كالفعل الماضي وفعل الأمر، ومنها ما هو معرب في حالات ومبني في حالات أخرى كالفعل المضارع، ومنها ما هو مختلف في إعرابه والراجح أنّه مبني كفعل الأمر، إذ ذهب الكوفيون إلى القول ببناؤه وهو قول مرجوح، ومنها ما يعرب بالحركات الظاهرة أو بالحروف الظاهرة، ومنها ما يعرب بالحذف، ومنها ما يعرب إعراباً ظاهراً، ومنها ما يعرب إعراباً تقديرياً، ومن هذه الأفعال التي تعرب إعراباً تقديرياً ما يأتي:

أولاً: الفعل المضارع الصحيح الآخر.

ثانياً: الفعل المضارع المعتل بـ (الألف، والواو، والياء).

أولاً: الإعراب التقديري في الفعل المضارع الصحيح الآخر:

تقدر الحركة في الفعل المضارع المرفوع والمنصوب الصحيح الآخر إذا وقف عليه بالسكون، نحو: (الطفل يلعب)، و(الطفل لن يلعب) فـ (يلعب)، و(لن يلعب) يُعرف بأنّه مرفوع، أو منصوب بحركة مقدرة منع من ظهورها حركة الوقف(ينظر:

موسوعة علم اللغة العربية: ٣٠٩/٢، ٢٠٠٦م). لأنّ العرب لا تبدأ بساكن ولا تنتهي بمتحرك كما هو معلوم عنهم، وهذه حالة طارئة يستدعيها الوقف وليست أصل.

ثانيا: الإعراب التقديري في الفعل المضارع المعتل:

ومن الأفعال ما يكون إعرابه مقدراً، وذلك للتعذر والاستحالة، وهو الفعل المضارع المعتل الآخر، وتقدر فيه الضمة، والفتحة إذا كان معتلاً بالالف، فتقدر الضمة في حالة الرفع، مثل (يخشى الصالح ربه)، وتقدر الفتحة في حالة النصب مثل: (لن يرضى العاقل بالأذى)، وسبب التقدير في حالة الرفع، والنصب، هو التعذر، أي تعذر ظهور الحركة على الألف و استحالتها(ينظر: شرح قطر الندى: ١٠٧، ٢٠٠١م، وينظر: أوضح المسالك: ٧٤، ٢٠٠٥م، وينظر: النحو الوافي، ١٧١/١، ٢٠٠٤م، وينظر: جامع الدروس العربية: ١٩، ٢٠٠٥م، وينظر: التطبيق النحوي: ٢٣، ١٩٧٩م)، أمّا في حالة الجزم فتحذف الألف وتبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها، مثل (لم يرق العاجز) فكلمة (يرق) : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف، ومنه قوله تعالى: { ولا تنس نصيبك من الدنيا}(سورة القصص: ٧٧)(ينظر: شرح شذور الذهب: ٦١، ٢٠٠٤م، وينظر: النحو الوافي: ١٧١/١، ٢٠٠٤م، وينظر: التطبيق النحوي: ٢٤، ١٩٧٩م)، وهذا إعراب بالحذف، أمّا الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو: فيكون التقدير على الضمة فقط، وذلك للاستئثار، نحو: (هو يدعو)،

فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة لكتّنه ينصب بفتحة ظاهرة على الواو، وتظهر لخفتها على الياء في الأسماء، والأفعال، وعلى الواو في الأفعال، كقولك: (إنّ القاضي لن يقضي)، و(لن يدعو) فإذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر (الواو)، وتبقى الضمة قبلها دليلاً عليها نحو: (لم يدعُ) فالفعل (يدعُ) مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف الواو (ينظر: شرح شذور الذهب: ٦٧، ٢٠٠٤م، وينظر: أوضح المسالك: ٧٤، ٢٠٠٥م، وينظر: شرح قطر الندى: ١١٠، ٢٠٠١م، وينظر: النحو الوافي: ١/ ١٧٢، ٢٠٠٤م، وينظر: التطبيق النحوي: ٢٤، ١٩٧٩م)، أمّا الفعل المضارع المعتل الآخر بالياء: فحكمه كحكم الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو، أي يرفع بضمة مقدرة على الياء، مثل (يمشي العاقل في الطريق المأمون)، وينصب بفتحة ظاهرة مثل: (لن يبغي أخ على أخيه)، ويجزم بحذف الياء، وتبقى الكسرة قبلها دليلاً عليها، مثل: (لم يبين المجد الا العظماء)، فالفعل (يبين) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ينظر: النحو الوافي: ١/ ١٧٢-١٧٣، ٢٠٠٤م)، فتبين ممّا تقدّم أنّ الفعل المضارع المعتل الآخر بأنواعه الثلاثة أنّها متفقة في حالتي، الرفع، والجزم، ومختلفة في حالة النصب فقط. فجميعها ترفع بضمة مقدرة على آخره، وتجزم بحذف حرف العلة الأصلي، مع بقاء الحركة التي تناسبه لتدل عليه بعد حذفه، وهي (الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الياء)، أمّا في حالة النصب فتقدر الفتحة على الألف، وتظهر على الواو، والياء.

المبحث الثالث

الإعراب التقديري في باب الحكاية :

المعنى اللغوي، والاصطلاحي للحكاية: الحكاية لغة (هي المماثلة)، أمّا اصطلاحاً: فهي إيراد اللفظ على هيئته من غير تغيير أو إيراد صفته أو معناه(ينظر: شرح جمل الزجاج لابن عصفور: ١/ ١٩٠، ١٩٨٢م، وينظر: حاشية الصبان: ١٢٤/٤، ٢٠٠٢م، وينظر: حاشية الخضري: ٢/ ٣٢٥، ٢٠٠٥م، وينظر: جامع الدروس العربية: ٢١/١، ٢٠٠٥م)، وتقسّم الحكاية إلى نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرد، فأما حكاية الجملة فضربان: حكاية ملفوظ، وحكاية مكتوب، فالملفوظ ، نحو قوله تعالى: ﴿وقالوا الحمد لله﴾{الاعراف: ٤٣ }، والمراد بالملفوظ الجملة المحكية بالقول.

والمكتوب: فنقول في حكاية (زيد قائم): قال قائل: قائم زيد، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح، أي يجوز حكايتها على المعنى.

وأما حكاية المفرد فضربان: ضرب بأداة الاستفهام، ويسمى (الاستثبات) بـ(أي)، أو بـ(من)، وضرب بغير أداة، وهو شاذ كقول بعض العرب: (دعنا من تمرتان) لمن قال له: هاتان تمرتان، أو على نفس اللفظ، وهذا هو المراد بما ورد في الكافية:

وإن نسبت لأداة حكما فاحك أو أعرب، واجعلها اسما.

وحاصل ذلك إذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز إعرابه بحسب العوامل، وجازت حكايته على أصله مع تقدير إعرابه فنقول: ضرب، وقام، فعل، ومن، وعن حرف، بالرفع

لفظاً، أو بفتح الأولين، وسكون الثانيتين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانيه لنا أم لا كغيره، وإن أعرب ثانيه وجب تضعيفه، نحو: لو وفي حرف بشد الواو والياء (ينظر: حاشية الخصري: ٣٢٥/٢، ٢٠٠٥م، وينظر: أوضح المسالك: ٢٤/٤، ٢٠٠٥م، وينظر: جامع الدروس العربية: ٢١/١، ٢٠٠٥م)، ويكون الإعراب مقدراً في الأحوال الثلاث للتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية، وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب ولا تقدير إذ لا ضرورة إليه (ينظر: حاشية الخصري: ١٣١/٤، ٢٠٠٥م)، ووضع ابن الحاجب إعراب المحكي في قسم المتعذر إعرابه مطلقاً في نحو: (من زيد؟)، و(من زيدا؟)، و(من زيد؟) لكونه معرباً مقدر الإعراب وجوباً لاشتغال محله بحركة الحكاية (ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨١/١-٨٢، د.ت، وينظر: موسوعة علم اللغة: ٣٠٩/٢، ٢٠٠٦م).

نتائج البحث

بعد الوصول إلى نهاية المطاف في هذا البحث نسطر مجموعة من النتائج نراها جديرة بالتثبيت ، في الآتي :

أولاً: تماثل المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي في الإعراب في معنى الإبانة.

ثانياً: كان الإعراب التقديري في الأسماء أكثر مبحث تكلم فيه العلماء، وقد شغل أكثر المباحث، ولعلّ السبب في هذا أنّ الإعراب أكثر ما يكون في الأسماء، وهو الأصل فيها، أمّا الأفعال فالبناء هو الأصل فيها، وينتقي الإعراب مع الحروف .

ثالثاً: يلاحظ بشكل عام وجود مذاهب كثيرة في الإعراب التقديري في الأسماء تتفاوت في كل نوع من الأسماء لعل أكثر هذه المذاهب كانت في إعراب الأسماء الستة.

رابعاً: يلاحظ أنّ الإعراب التقديري في الأفعال أختص به الفعل المضارع فلم نجد في أي مصدر من المصادر التي رجعنا إليها ما يخص إعراب الأفعال سوى الفعل المضارع، إلا ما ذهب إليه الكوفيون في إعراب فعل الأمر وهو رأي مرجوح.

خامساً: من دواعي الإعراب التقديري هو التخفيف عن كاهل القراء، وأيضاً الإيجاز سبب من أسباب الإعراب التقديري. وقد سطر الدارسون أسبابه بالنقل، والتعذر، وعدم صلاحية الحرف الأخير لتحمل الحركة الاعرابية، والحكاية .

سادساً: الإعراب في العربية في حقيقته أنواع عدة: منه إعراب ظاهر، ومنه إعراب مقدر، والإعراب الظاهر يكون بالحركات ويمكن تسميته الإعراب الأصلي، ومنه الإعراب بالنيابة، فمنه ما تنوب فيه الحروف عن الحركات، ومنه ما تنوب فيه الحركات عن الحركات ، والإعراب بالحذف ، والإعراب التقديري ، وهو ما تناوله هذا البحث.

سابعاً: تكون الرتبة قرينة في تقدير الحركات الإعرابية فيها نعرف الفاعل من المفعول، كذلك معرفة العامل من المعمول والتفرقة بينهما مهمة في تحديد الحركة الإعرابية وتقديرها ولاسيما مع الألفاظ المعتلة التي تقدر عليها الحركات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتب المدني، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- ٢- أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧ م ،
- ٣- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، دار الطلائع، ٢٠٠٥ م.
- ٤- بدائع الفوائد، للإمام محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزي (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: على بن محمد الصحران، دار علم الفوائد، ط ١، ٢٠٠٤ م،
- ٥- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٧٩ م (د . ط).
- ٦- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧ م .
- ٧- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، ط ١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ٢٠٠٣ م.

- ٨- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلابيني (ت ١٣٦٤ هـ)، تحقيق: أحمد فريد، ط١، دار الحديث القاهر، ٢٠٠٥م.
- ٩- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥م.
- ١٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد ابن علي (ت ١٢٠٦ هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ١١- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣م.
- ١٢- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، د. بتول قاسم ناصر، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
- ١٣- شرح الأجرومية في علم العربية، للأمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف (بابن أجروم)، تحقيق: الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، تحقيق وشرح: محم محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

١٥- شرح جمل الزجاج لابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، دار احياء التراث العربي، ١٩٨٢م.

١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٠، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٧- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل العطاء البكري، ط٢، مكتبة دار الفجر، دمشق، ٢٠٠١م.

١٨- شرح الكافية للرضي، لرضي الدين محمد بن حسن الأسترابادي (ت ١٨٦ هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، ج٢، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

١٩- شرح المفصل، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، (ت ٦٦٣ هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٢٠- فقه اللغة العربية، للدكتور كاسد ياسر الزبيدي، مطبعة جامعة الموصل، العراق، د.ط، ١٩٨٧م.

٢١- القاموس المحيط، للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي (ت ٨١٧ هـ)، ط٢، المطبعة الحسينية المصرية ١٣٤٤ م .

٢٢- لسان العرب للإمام ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب محمد صادق العبيدي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩ م.

٢٣- المغني في النحو، للإمام الشيخ تقي الدين أبي الخير بن فلاح اليمني النحوي (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الرازق السعدي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩ م.

٢٤- من أسرار اللغة، د. إبراهيم انيس، ط٥، المكتبة المركزية، جامعة بغداد، (د.ت).

٢٥- موسوعة علوم اللغة العربية، أ. د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦ م .

٢٦- النحو الوافي، عباس حسن، ط١، دار احياء التراث العربي، ٢٠٠٤ م، (الرسائل الجامعية).

References

- 1- Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, Al-Madani Office, Cairo, 1998 AD.
- 2- Secrets of Arabic, by Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saad Al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Al-Taraqi Press, Damascus, 1957 AD,
- 3- The clearest paths to Al-Fiyah, Ibn Malik, Jamal al-Din Abdullah bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, 1st edition, Dar al-Tala'i, 2005 AD.
- 4- Bada'i' al-Fawa'id, by Imam Muhammad bin Abi Bakr Ibn al-Qayyim al-Jawzi (d. 751 AH), edited by: Ali bin Muhammad al-Sahran, Dar Ilm al-Fawa'id, 1st edition, 2004 AD,
- 5- Grammatical Application, Dr. Abdo Al-Rajhi, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1979 AD (ed.).
- 6- Refinement of the Language, by Abu Mansour Muhammad bin Ahmed Al-Azhari (d. 370 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun and others, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1967 AD.
- 7- Clarification and completion of the explanation of Ibn Aqeel, Muhammad Abd al-Aziz al-Najjar, 1st edition, Ibn Taymiyyah Library, Cairo 2003 AD.

8- Jami' al-Durus al-Arabiyya, Sheikh Mustafa al-Ghalabini (d. 1364 AH), edited by: Ahmed Farid, 1st edition, Dar al-Hadith al-Qahir, 2005 AD.

9- Al-Khudari's Footnote to the Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, edited by: Turki Farhan Al-Mustafa, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, 2005 AD.

10- Hashiyat al-Sabban on Sharh al-Ashmouni on Alfiyya Ibn Malik, by Abu al-Irfan Muhammad Ibn Ali (d. 1206 AH), edited by: Mahmoud bin al-Jamil, 1st edition, Al-Safa Library, Cairo, 2002 AD.

11- Characteristics by Abu al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 2003 AD.

12- The significance of parsing among ancient grammarians, Dr. Batoul Qasim Nasser, 1st edition, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1999 AD.

13- Explanation of Al-Ajrumiyyah in the Science of Arabic, by Imam Abu Abdullah Muhammad bin Muhammad bin Daoud Al-Sanhaji, known as (Ibn Ajrum), edited by: Sheikh Muhammad bin Saleh Al-Uthaymeen, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2004 AD.

14- Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, by Judge Bahaa al-Din Abdullah Ibn Aqeel, edited and explained by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 20th edition, Dar al-Turath, Cairo, 1980 AD.

15- Sharh Jamal al-Zajjaj by Ibn Asfour al-Ashbili (d. 669 AH), edited by: Dr. Sahib Abu Jannah, Arab Heritage Revival House, 1982 AD.

16- Explanation of the fragments of gold in the knowledge of the speech of the Arabs, by Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham al-Ansari al-Masry (d. 761 AH), edited by: Muhammad Mohi al-Din Abdul Hamid, 10th edition, Dar al-Tala'i, Cairo, 2004 AD. .

17- Explanation of Qatar al-Nada and Bel al-Sada, by Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Abdul Jalil al-Ata' al-Bakri, 2nd edition, Dar al-Fajr Library, Damascus, 2001 AD.

18- Sharh al-Kafiya al-Radi, by Rida al-Din Muhammad bin Hassan al-Astarabadi (d. 186 AH), edited by: Ahmed al-Sayyid Ahmed, vol. 2, al-Maktabah al-Tawfiqiyya, Cairo, (d.d.).

19- Sharh al-Mufasssal, Sheikh Muwaffaq al-Din bin Yaish al-Nahwi, (d. 663 AH), edited by: Dr. Emil Badie Yaqoub, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2001 AD.

20- Arabic Philology, by Dr. Kasid Yasser Al-Zaidi, Mosul University Press, Iraq, d.d., 1987 AD.

21- Al-Qamoos Al-Muhit, by the linguist Majd Al-Din Muhammad bin Yaqoub Al-Fayrouzabadi Al-Shirazi (d. 817 AH), 2nd edition, Al-Hussaini Press of Egypt, 1344 AD.

22- Lisan al-Arab by Imam Ibn Manzur (d. 711 AH), edited by: Amin Muhammad Abd al-Wahhab Muhammad Sadiq al-Ubaidi, 3rd edition, Arab Heritage Revival House, Beirut, 1999 AD.

23- Al-Mughni fi Grammar, by Imam Sheikh Taqi al-Din Abi al-Khair bin Falah al-Yamani al-Nahwi (d. 180 AH), edited by: Dr. Abdel Razzaq Al-Saadi, 1st edition, House of Cultural Affairs, Baghdad, 1999 AD.

24- Of the secrets of language, Dr. Ibrahim Anis, 5th edition, Central Library, University of Baghdad, (D.D.).

25- Encyclopedia of Arabic Language Sciences, A. Dr.. Emil Badie Yaqoub, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2006 AD.

26- Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan, 1st edition, Dar Revival of Arab Heritage, 2004 AD, (University Theses).

27- Al-Minhaj fi Sharh Jamal al-Zajjaj by Yahya bin Hamza al-Alawi (d. 749 AH), study and investigation: Hadi Naji Abdullah, doctoral thesis, Al-Mustansiriya, Al-Adab, Iraq, 1999 AD.